دور السياسة الزراعية في القطاع الزراعي

م.م. نور يوسف عثمان

جامعة الأنبار – مركز دراسات الصحراء

INTRODUCTION

مفهوم السياسة الزراعية

تعد السياسة الزراعية أحد فروع السياسة الاقتصادية وهي خطة عمل تتلاءم مع الاوضاع الاقتصادية للدولة وتوضع بواسطة الحكومة وتنفذ من خلال برامج واضحة ومحددة بهدف رفع مستوى معيشة المشتغلين بالزراعة بصورة عامة وذلك بزيادة إنتاجيتهم وتحسين نوعيته وبالتالي توفير الغذاء والكساء للمجتمع بتكاليف مناسبة وتهدف السياسات الزراعية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال التوزيع الأمثل للسلع الاستهلاكية الزراعية بين المستهلكين وكذلك التوزيع الممثل للموارد الإنتاجية ما بين الاستعمالات البديلة.

أهمية السياسة الزراعية

هنالك أهمية كبيرة واستثنائية للسياسات الزراعية على مستوى الاقتصاد الكلي، لكونها أحد الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل بلوغ أهداف التنمية الزراعية، وتتجسد أهمية السياسات الزراعية بالأهداف الاتية :

أ- تحقيق الكفاءة الإنتاجية في ظل الموارد الإنتاجية من خلال ترشيد استخدام الموارد، وتقليل الهدر الاقتصادي في استخدامها.

ب- تحقيق التوزيع الأمثل والأنسب للدخل والثروة، بما يتسم بقدر من العدالة داخل القطاع الزراعي من جهة وباقي القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى وفقاً لما يُقررهُ المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة.

جـ - استغلال الموارد بشكل لا يُؤثر على البيئة واستدامتها، من خلال استغلال تلك الموارد بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها.

واقع القطاع الزراعي في العراق

يعد القطاع الزراعي احد قطاعات الإنتاج الرئيسية في الاقتصاد العراقي، فالزراعة في العراق تعد من أهم ما عرفه الانسان قديماً، إذ هي العامل الرئيس في إقامة وتطور الحضارات القديمة على ارض وادي الرافدين، الا انها لم تستفيد من كل ذلك الارث الحضاري الذي يعود لألاف السنين من النشاط الزراعي الذي كان يمد الانسان العراقي بالغذاء على مر تلك العصور. وبدلاً من تطورها بما يتناسب مع زيادة حجم السكان وتطور الحياة، تراجعت في العصر الحالي لتقف عاجزة عن الايفاء بالاحتياجات المتزايدة لسكان العراق.

أن عدم تطور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي، يعود الى عدة اسباب ومن اهمها أن هذا القطاع ظل طيلة العقود الماضية يتخبط جراء السياسات الزراعية الخاطئة التي طبقت فيه، والتي كان معظمها عباره عن ردود أفعال للظروف الآنية التي يمر فيها العراق دون ان تكون هناك ستراتيجية واضحة لتنمية هذا القطاع الحيوي.

وقد ساهمت الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠٠٣) في زيادة معاناة القطاعات وتراجعها بدرجة كبيرة، حيث زادة معاناة القطاع الزراعي ،واضطر الكثير من المزارعين الى هجرة أراضيهم، وموت الكثير من البساتين وتلف الكثير من المحاصيل وتحولت أغلب الأراضي الى أراضي قاحلة تحتاج الى الكثير من الاهتمام والدعم من اجل إعادة الحياة اليها، كما ساهمت سياسة الاستيراد العشوائية للمنتجات الزراعية بدرجة كبيرة على تراجع هذا القطاع، مما اثر بدرجة كبيرة على المنتوج الداخلي الذي لم يتمكن من منافسة المنتوج الخارجي بسبب الفارق الكبير بين تكلفة المنتوج الداخلي والخارجي.

أهم العوامل المحفزة للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق

إن من اهم العوامل المحفزة في القطاع الزراعي في العراق والتي تعكس مدى إمكانية الاستفادة القصوى من ايجابيات هذه العوامل للنهوض بالقطاع الزراعي هي تتمثل بالاتي :

١. الاراضي الزراعية :

يمتلك العراق مساحات واسعة قابلة للزراعة تقدر بنحو (١٢) مليون هكتار لم يزرع منها سوى (٦.٥) مليون هكتار اي بمعنى أن نصف الأراضي لا زالت غير مزروعة، مما يعني أن هناك طاقات ما زالت غير مستغلة في القطاع الزراعي والتي بالإمكان أن تشكل حافزاً لدعم القطاع الزراعي.

٢. الموارد المائية :

فبالنسبة للمياه يمتلك العراق نهري دجلة والفرات والتي تصرف مياه متجددة تقدر سنوياً بنحو (٧٠) مليار متر مكعب المستخدم منها لا يتجاوز (٢٨.٨) متر مكعب والباقي تذهب للهدر والضياع عبر مرحلتين أما اثناء النقل حيث أن معظم الزراعة العراقية تعتمد في نقل المياه على قنوات غير مبطنة ومكشوفة مما يؤدي إلى ضياع حوالي (٣٠ – ٤٠%) من المياه المنقولة عبرها أو يكون الهدر أو الضياع في الحقل نفسة لأن الري يكون في الغالب بالطريقة السيحية، إذ تتسرب المياه إلى اعماق التربة باتجاه المياه الجوفية.

أهم العوامل المحفزة للنهوض بالقطاع الزراعي في العراق

٣. الموارد البشرية :

هي أهم عناصر العمل والإنتاج، فعلى الرغم من أن جميع الموارد المادية (راس المال،الموجودات، والتجهيزات) ذات أهمية، إلا أن الموارد البشرية تُعد اهمها لكونها هي التي تقوم بعملية الابتكار والابداع، وهي المسؤولة عن وضع الاهداف والاستراتيجيات، فبدون موارد بشرية جيدة وفعالة، ولا يمكن أداء تلك الأمور بكفاءة فالعنصر البشري له طاقة لا حدود لها، إذا ما اعطيت له فرصة الانطلاق.

٤.الظروف المناخية المميزة :

يتميز العراق بمناخ متنوع وعلى طول السنة، مما يجعله ملائماً لزراعة مختلف أنواع المحاصيل الزراعية إضافة إلى التنوع في تضاريسه، والذي يجعل كل منطقة تختص بزراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة، إذ إن هنالك إمكانية للزراعة في اكثر من منطقة وفقاً للظروف المناخية المناسبة، وكما هو الحال مع محصول الطماطم والذي يزرع في الشمال والوسط والجنوب وعلى مدار السنة، حيث إن تنوع مناخ العراق والتفاوت في درجات الحرارة من موسم لأخر ومن منطقة لأخرى، أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية وفقاً لطبيعة مناخ ومناطق العراق الرئيسة، فالمنطقة الجنوبية تشتهر بزراعة الحبوب والنخيل والحمضيات، وتختص المنطقة الوسطى بزراعة معظم المحاصيل الزراعية،أما المنطقة الشمالية تختص بزراعة بعض الحبوب والخضروات.

التحديات والمشاكل الرئيسة التي تواجه القطاع الزراعي في العراق :

مشاكل ومعوقات تواجه القطاع الزراعي في العراق والتي عانى منها كثيراً والتي حالت دون تطوير هذا القطاع وعرقلة تنميته، وفيما يأتي عرض لأهم هذه المعوقات والمشاكل:

١ـ تملح الأراضي الزراعية
٢ـ انخفاض مناسيب المياه
٣ـ التلوث البيئي
٤ـ التصحر والتعرية
٥ـ عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق
٦ـ التخطيط والتنفيذ
٧ـ الفساد المالي والإداري في الاقتصاد والمجتمع العراقي
٨ـ سوء إدارة المشاريع الزراعية
٩ـ ضعف أجهزة الرقابة والتفتيش
١٠ـالإدارة الحكومية لمشاريع الري والبزل
١١ـانتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة
١٢ـمحدودية وسائل التخزين الحديثة
١٣ـالاستيراد للمنتجات الزراعية
١٤ـالاستثمار في القطاع الزراعي في العراق

دور السياسة الزراعية في القطاع الزراعي العراقي :

للسياسات الزراعية دور مهم في نمو وتطور هذا القطاع وذلك من خلال إجراءاتها التي تؤثر في تخصيص الموارد واستخدامها وهناك أنواع كثيرة منها يمكن استخدامها في التأثير على مستوى النشاط الزراعي وكالآتي:

١ـ سياسة توفير الغذاء

٢ـ السياسات التمويلية والاستثمارية

٣ـ سياسات التسعير

٤ـ سياسة التجارة الخارجية

٥ـ السياسات التسويقية للمنتجات الزراعية

٦ـ سياسة تخزين المنتجات الزراعية

٧ـ السياسة المائية

٨ـ السياسات التقنية

الاستنتاجات

CONCLUSION

١ـ تعد السياسة الزراعية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة للبلد توضع وتنفذ من قبل الحكومة من خلال برامج واضحة ومحددة وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف مثل رفع المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي وصولاً لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

٢ـ إن السياسة الزراعية في العراق هدفها بالدرجة الأولى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته بشقية النباتي والحيواني.

٣ـ إن القطاع الزراعي يعاني من عدم توازن كبير وكثير بسبب الاهمال في الماضي وسبب السياسات الخاطئة، جعلته غير قادر على أداء مهامه، وتتمثل هذه الاختلالات في تراجع إنتاجية عوامل الإنتاج : الأرض والعمل ورأس المال إضافة غلى انخفاض مستوى الإدارة ألمز رعيه للفلاحين والمزارعين.

٤ـ تراجع كفاءة استخدام مياه الري بسبب الهدر في الاستخدام، وتردي نوعية المنتجات الزراعية مقارنة بالمنتجات نفسها من الدول الأخرى، وبذلك أصبح الاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيراد في توفير قسم كبير من السلع الغذائية والمواد الأولية من أصل زراعي لذلك اصبح بسبب ذلك اقتصاداً استهلاكياً بدرجة كبيرة.

٥ـ ان الوضع الحالي يؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود المحلية وعدم الاتكال بشكل كلي على الإمدادات أو الخطط التي تعتمد على العنصر الخارجي مع وضع موازنة بين الاثنين يمكن فيها من تعبئة الجهود المحلية وإشراك المكون المحلي في تأييد الأمن الغذائي.

التوصيات

١. ضرورة اعتماد سياسات زراعية ترتكز على ركيزتين لتطوير القطاع الزراعي، الأولى الاعتماد على القطاع الخاص سواء افراد او شركات زراعية خاصة في ظل توجيه الدولة والثانية تقديم الدعم المحلي والتوسع والتنوع بإشكاله المختلفة التي لا تحدث تشويهاً في الاقتصاد.

٢. إعادة صياغة الاستراتيجية الزراعية العراقية بما يضمن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة (عمالة، ارض، مياه، مراعي ... الخ).

٣. الاهتمام بالعامل التكنولوجي الذي يؤدي الدور الرئيس في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، ولا سيما المحاصيل الغذائية الرئيسة كالحبوب والزيوت.

٤. تفعيل مجلس السياسة الزراعية الأعلى.

٥. تأمين وتطوير قنوات الري والاهتمام بالأسمدة والبذور والمبيدات.

٦. ضرورة إنهاء عمليات الفساد الإداري والمالي في جميع المؤسسات الحكومية من خلال عمليات رقابة شديدة وإنهاء حالة الارتزاق الوظيفي التي تعد من المظاهر السائدة على مستوى البلد.

شكراً لحسن الاستماع